

ندوة "المطوان العراقي على
الكويت"
الكويت (٢ - ٤/٣/١٩٩٢)

قاسم عبده قاسم
قسم التاريخ - جامعة الكويت

أقامت المجلة العربية للعلوم الإنسانية بالتعاون مع قسم التاريخ بجامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي. ندوة تحت عنوان «العدوان العراقي على الكويت» وذلك في الفترة من الثاني إلى الرابع من مارس «آيار» الماضي وقد تنوعت محاور الندوة ما بين أبحاث البيئة والدراسات المتعلقة بالدمار الذي خلفه العدوان العراقي على البيئة بالكويت ومنطقة الخليج بوجه عام. وستناول عرضاً لكل محور من محاور هذه الندوة على حده.

بدأت الندوة بجلسة افتتاحية أقيمت فيها عدة كلمات تناولت أهمية موضوع الندوة، وأهمية التعاون بين مؤسسات دولة الكويت المختلفة لدراسة العدوان العراقي، بمقدماته وآثاره ونتائجه من كافة الجوانب. وبعد ذلك بدأت الجلسات العلمية التي تم خلالها طرح مجموعة من الدراسات والأبحاث.

ونبدأ بعرض للدراسات التاريخية، التي يمكن تقسيمها إلى قسمين فرعيين: أولهما: يعتمد إلى الدراسة المقارنة بين أحداث غزو العراق للكويت وأحداث تاريخية سابقة. وأول هذه الدراسات من حيث البعد الزمني دراسة الدكتور محمود إسماعيل بعنوان «طاغية العراق في ضوء نظرية الطغيان الشرقي». وهي تبدأ بمقدمة تحمل شذرات من أقوال كارل ماركس في الطاغية والطغيان الشرقي (وهي نظرة عنصرية على أية حال تعتبر من أضعف نقاط الماركسي وتعتبر عن عنصرية أوروبا والرجل الأبيض). وعلى الرغم من اعتراف الدكتور محمود بقصور معارف ماركس وانجلز عن الشرق، فإنه يعود إلى اعتناق آرائهما بشكل انتقائي لأنها تفيد موضوعه، على حد تعبيره. وقد أورد خمس نقاط ظن أنها تنطبق على الشرق فقط بصورة قدرية، بينما لا يخلو تاريخ العالم كله من هذه الملامح في فترات تاريخية بعينها.

بعد هذه المقدمة يحاول الدكتور محمود إسماعيل إلصاق طابع التوحش «...» الذي لازم الشخصية العراقية خلال العصور التالية وطابع الهرطقة الذي يشكل نغمة متواترة في تاريخ العراق برمته...» (صه). ونحن نقف ضد التفسير الإثنى للتاريخ لفساده علمياً من ناحية، ولأنه يوافق دعاوي التفوق العنصري مثل النازية وغيرها من ناحية أخرى.

أما البحث الثاني فهو للدكتور سعيد عاشور يحمل عنوان «التستر بين الماضي والحاضر»، ويبدأ بمقدمة عن أهمية دراسة نفسية الإنسان صاحب الفعل التاريخي. حيث قال إن «الحرب الغاشمة التي شهدتها إقليم الخليج في أواخر القرن العشرين للميلاد» هي أشد الظواهر التاريخية غرابة واستثارة للحيرة. ثم يتحدث عن طاغية العراق وكيف وطد دعائم حكمه بالمذابح والاغتيالات، وينتقل في خطاب أخلاقي/ ديني إلى الحديث عن ثروات العراق الهائلة التي أهدرها العراقيون وأهملوها.

ثم يتطرق بعد ذلك الدكتور عاشور إلى ادعاءات حكام العراق بأنهم يعملون في خدمة العروبة والإسلام على الرغم من أنهم أبعد ما يكونون عنهما، ثم يعرض لسلوك الجيش العراقي على أرض الكويت بعد احتلالها قائلاً «لقد أثبتت الحوادث أن جيش العراق الذي غزا الكويت كان يتألف من أناس لا يقلون عن زعيمهم طغياناً وكفراً».

ثم يقارن سلوك الجيش العراقي على أرض الكويت بالوضع الناجم عن غزوات التتر في القرنين ٧-٨ هـ (١٣-١٤ م). ويقرر أن بقاء العناصر التترية في العراق يمكن أن يكون تفسيراً لأحداث الغزو العراقي للكويت. ومرة أخرى نجد أنفسنا في مواجهة التفسير الأثنى للتاريخ بكل عمومياته ومزاقه!!

أما الدراسة الثالثة فهي للدكتورة حياة ناصر الحجي بعنوان «احتلال العراقيين الكويت آب/ أغسطس ١٩٩٠ م، واحتلال التتار بلاد الشام كانون الأول/ ديسمبر ١٢٩٩- دراسة مقارنة». تبدأ الدراسة بتقرير أن الباحثة المتخصصة في تاريخ عصر سلاطين المماليك أدركت أن في تاريخ هذه السلطنة حادثتين يمكن مقارنتهما بأحداث الغزو العراقي للكويت هما: احتلال غازان وجيوشه التترية لبلاد الشام أواخر القرن السابع الهجري (١٣م)، ثم احتلال تيمورلنك لبلاد الشام أيضاً من القرن التاسع الهجري (١٥م).

وقد طرحت الدكتورة حياة الحجي سؤالاً هل يعيد التاريخ نفسه؟ ثم نفتته بسرعة، وتبدأ بدراسة أسباب غزو التتار لأمالك سلطنة المماليك في بلاد الشام فتوضح أن الطمع والحسد الذين حركا التتار في الماضي هما اللذان حركا العراق ضد الكويت في الحاضر ثم تتحدث عن «دوافع العدوان» عند الجانبين التتري والعراقي. وتتطرق بعد ذلك إلى مظاهر رفض الاحتلال عند أهل بلاد الشام كما استقتها من المصادر التاريخية، ومظاهر رفض الكويتيين للاحتلال العراقي كما جسدها الوثائق الكثيرة التي حصلت عليها الدكتورة حياة الحجي.

ثم تنتقل بعد ذلك إلى الدراسة المقارنة بين الدبلوماسية الفاشلة التي حاول غازان أن يستر بها غزوه لبلاد الشام من خلال مراسيمه التي حفظتها المصادر التاريخية لتلك الفترة. ودبلوماسية طاغية العراق الخائبة التي أبرزت مدى الحيرة والتخبط التي لازمت العراق وقادته إبان الأزمة.

وتتناول الباحثة بالدراسة أحداث النهب والتخريب التي مارسها جيش غازان التتري في بلاد الشام، وأعمال النهب والتدمير التي مارسها العراقيون في جيش صدام حسين بالكويت بعد سبعة قرون. وتعالج بعد ذلك مظاهر المقاومة الوطنية لكل من الجيشين الغازيين على الرغم من عدم توازن القوة بين الأهالي وجيشي الاحتلال في

بلاد الشام (ق ١٣ م) والكويت (ق ٢٠ م). ثم تتطرق إلى مشكلة الأسرى الكويتيين مركززة الجزء الأكبر من هذا القسم للحديث عنهم. وأخيراً تتحدث عن جهاد التحرير في الحادئين التاريخيين، وكيف نجحت جهود المماليك في تحرير الشام، كما نجحت جهود المجتمع الدولي في تحرير الكويت.

وفي نتائج الدراسة أكدت الدكتورة حياة الحججي أوجه الشبه الكثيرة بين الحادئين من عدة وجوه. وعلى الرغم من طول الدراسة واعتمادها المطلق على المصادر التاريخية الأولية والوثائق؛ ففي رأينا أن الدراسات المقارنة لا تجوز في مجال الدراسات التاريخية وإذا حاولنا أن نلتمس السبب في تلك المقارنة بالرغبة في كشف وحشية العدوان العراقي على الكويت من خلال ربطها بغزوة وحشية أخرى سابقة، فإن الجهد الذي بذل في جمع وثائق العدوان العراقي كان كافياً بحد ذاته لإظهار بشاعة هذا الغزو دون الحاجة إلى المقارنة.

* * *

نأتي إلى القسم الثاني من الدراسات التاريخية؛ أي الدراسات التاريخية التي تتناول مراحل العلاقات العراقية/ الكويتية. وهنا نجد دراستين أحدهما للدكتورة ميمونة خليفة العذبي الصباح بعنوان «مشكلة الحدود الكويتية - العراقية بين الدولتين العثمانية والبريطانية ١٨٩٩ - ١٩١٣ م».

وتبدأ الدراسة بمقدمة تقرر أن مشكلة الحدود بين البلدين تعد واحدة من أبرز المشكلات التي برزت بين الدولة العثمانية وانجلترا فيما بين ١٨٩٩ م التي أعلنت فيها اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت، وسنة ١٩١٣ التي شهدت اتفاق التفاهم العثماني/ البريطاني. كما تتناول المقدمة أقسام البحث الثلاثة، والتي تم تقسيمها وفق منهج زمني تناهجي.

يبدأ القسم الأول بدراسة «الافتطاع الأول لأجزاء من مناطق الكويت الشمالية»، وكيف أن السلطات العثمانية بادرت إلى استقطاع أجزاء من شمال الكويت عقب إعلان الحماية البريطانية. والأحداث المتتابة في هذا السبيل، مع بيان رد الفعل الإنجليزي الذي اتخذ شكلاً سلبياً في بعض الأحيان.

أما القسم الثاني من الدراسة، فيتحدث عن مشكلة الحدود الكويتية الشمالية في مرحلة المفاوضات التي سبقت اتفاقية سنة ١٩١٣ م والتي عقدت بين الدولة العثمانية وبريطانيا بقصد التفاهم واقتسام النفوذ في منطقة الخليج. وقد اعتمدت الباحثة على عدد من الوثائق والمراسلات البريطانية حول هذا الموضوع. ثم تنتقل بعد ذلك لتسجيل ملاحظات حكومة الهند البريطانية حول حدود الكويت في الاتفاقية الانجليزية/ العثمانية. وهي ملاحظات ترى أن الحكومة البريطانية قد تنازلت عن بعض

مناطق الكويت للجانب العثماني. وكان هذا هو رأي المعتمد السياسي البريطاني بالكويت أيضاً.

القسم الثالث من هذه الدراسة الطويلة يتناول «معارضة الشيخ مبارك للقسم الخاص بحدود الكويت في الاتفاقية الإنجليزية التركية». ويبدو من خلال سطور هذا القسم أن هذه المعارضة لم تؤت ثماراً حقيقية، وإنما حصل على مساندة معنوية بعدالة مطالبة من جانب شكسبير المعتمد السياسي البريطاني بالكويت.

وعلى العموم، فإن الدراسة تتسم بالسرد والاحتفاء بالتفاصيل الكثيرة كما أنها انتهت بشكل مفاجيء ودون خاتمة تبلور نتائجها.

الدراسة الثانية في موضوع العلاقات العراقية/ الكويتية قدمها الدكتور جمال زكريا قاسم بعنوان «أزمة العلاقات الكويتية/ العراقية على عهد الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩ م».

وفي البداية يقرر الدكتور جمال قاسم أن ستين عاماً مضت ما بين استقلال العراق سنة ١٩٣٢ م والغزو العراقي للكويت أغسطس ١٩٩٠ م، تخللتها أزمتان عدة في العلاقات بين العراق والكويت. وقد اختار منها الأزمة التي حدثت في عهد الملك غازي «باعتبارها أولى المحاولات التي قام بها العراق الحديث لضم الكويت».

ويستهل الدكتور جمال قاسم دراسته بتعريف الكيان السياسي للعراق الحديث، وكيف أن هذه الدولة الحديثة اعتبرت نفسها وريثة «العراق العثماني». ثم يعرض لمرحلتين في العلاقات بين الكويت والعراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أولاهما: مرحلة صداقة وتعاون بحكم علاقات الصداقة الوثيقة بين الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت والملك فيصل الأول ملك العراق، وثانيتهما: مرحلة توتر بدأت منذ ثلاثينيات هذا القرن حتى بلغت ذروتها في أواخر عهد الملك غازي.

وتقرر الدراسة أن التوتر في العلاقات ارتبط باستقلال العراق، وقد لاحظ الباحث أن دعاوي العراق التاريخية تفتقر إلى المصداقية، كما أنها لا تقوم على أساس من القانون الدولي. ولذلك بدأ الملك غازي في إطلاق بعض الشعارات الوحدوية التي وجدت صداها في الكويت نفسها عندما تأسست رابطة عرب الخليج في البصرة التي كانت أداة بيد الملك لتحقيق مشروعاته التوسعية. كما كانت الصحف العراقية وإذاعة قصر الزهور أدوات أخرى بيد الملك إلى جانب المنشورات التي وزعت داخل الكويت كما قام نوري سعيد بشراء بعض الأقلام في الصحف العربية لنفس الغرض.

وشهدت فترة الثلاثينيات تصاعد المشكلات بين الجانبين؛ وأولها مشكلة الأملاك الكويتية الخاصة في العراق، وترجع إلى النصف الأول من القرن ١٩ عندما منحت الدولة العثمانية حكام الكويت بساتين شاسعة من النخيل في شط العرب

وجنوب البصرة، وقد عرض الدكتور جمال قاسم لتطور هذه المشكلة بقدر من التفصيل (ص ٧)، ثم تناول المشكلات الخاصة بحركة مرور التجارة والأسلحة من الكويت إلى العراق. أما ثالث تلك المشكلات فهي مشكلة الحدود البرية والبحرية التي بدأت عقب استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم مباشرة.

ثم تناول البحث كيفية استغلال العراق لمشكلات الكويت الداخلية، والدوافع العراقية للمطالبة بضم الكويت مبنياً مدى التناقض في دعاوي العراق. وفي نهاية البحث أوضح الدكتور جمال قاسم أن موقف حزب البعث من ضم الكويت موقف قديم يعود إلى أربعينيات هذا القرن.

ومن الدراسات التي تنتمي إلى القسم التاريخي من ندوة «العدوان العراقي على الكويت» الدراسة التي قدمها الدكتور عبد المالك خلف التميمي بعنوان «الناس في الكويت تحت الاحتلال العراقي - أغسطس ١٩٩٠ م / فبراير ١٩٩١ م».

في المقدمة يقول الدكتور التميمي: «هذه الورقة محاولة للتعرف على حياة الناس في الكويت تحت الاحتلال العراقي...». ولأن صاحب الورقة عاش تحت الاحتلال فترة أربعة أشهر؛ فإن معظم ما ورد بورقته عبارة عن تسجيل شهادة شاهد لحدث تاريخي هام، بيد أنه ليس بحثاً أو دراسة تاريخية بالمعنى الأكاديمي لهذه العبارة.

يتحدث الدكتور التميمي عن مصادره التي استقى منها معلوماته التي سجلها في ورقته فيجدها بالمعايشة الشخصية التي عاناها بنفسه طوال فترة الشهور الأربعة، ثم مقابلاته مع بعض الصامدين والمتطوعين في الجمعيات التعاونية بالإضافة إلى الوثائق العراقية التي حصل عليها. وأخيراً وسائل الإعلام المختلفة.

أول جوانب الورقة يتناول «الناس والجمعيات التعاونية». مبيناً ندرة الغذاء واضطراب تداوله في هذه الجمعيات، موضحاً كيف تمت إدارتها بالعمل التطوعي وكيف أن هذه الجمعيات ساهمت في تدعيم صمود من بقي من الكويتيين بالداخل. بيد أن أهم ما يلفت النظر أن السوق المركزي التابع للجمعية التعاونية كان ساحة لتبادل الأخبار ومركزاً لتكوين الرأي العام. كما أوضح مصادر التمويل في ظل الاحتلال.

ثم انتقلت الورقة إلى دراسة «العصيان المدني خلال الاحتلال» موضحة أن العصيان المدني الكويتي تحت الاحتلال العراقي كان الأساس الفعلي للمقاومة ضد الاحتلال، وقد تناول الدكتور التميمي مظاهر هذا العصيان المدني في نقطتين: (١) رفض العمل، (٢) العمل التطوعي لخدمة المجتمع الكويتي وتدعيم صموده من خلال عدة مبادرات منها توزيع الأموال على المحتاجين.

انتقلت الورقة بعد ذلك إلى تناول دور المسجد في حياة الناس تحت الاحتلال العراقي. وأوضحت أهمية دور المسجد في تنظيم حياة الكويتيين آنذاك بحيث أدركت قيادة القوات المحتلة هذه الحقيقة ودست عناصر مخابراتها داخل المساجد لمراقبة الكويتيين واعتقال بعض الأئمة والمصلين.

ثم انتقل الدكتور التميمي بعد ذلك إلى الحديث عن «المقاومة الكويتية المسلحة» ليخلص بعد ذلك إلى «أهم الأهداف التي حققتها هذه المقاومة». وتحدث عن دور المرأة الكويتية المشرف في المقاومة مما أدى إلى تعذيب واستشهاد عدد منهم. بعد ذلك تحدثت الورقة عن هجرة الناس من الكويت، فتناولت هجرة الكويتيين، ثم هجرة العرب، وأخيراً هجرة الأجانب.

وانتقل الباحث بعد ذلك إلى الوضع الصحي في الكويت خلال الاحتلال، ثم الوضع التعليمي.

وأخيراً انتقلت الورقة إلى الحديث عن «النهب المنظم والقدرة على التدمير» والقارئ لهذه الورقة يخرج بانطباع عام مؤداه أن محتواها شهادة تاريخية على بعض جوانب العدوان العراقي على الكويت تصلح لأن تكون «مادة خام» للمؤرخين فيما بعد وتحتوي معلومات هامة وخطيرة، لكنها بالقطع ليست دراسة تاريخية.

* * *

إذا ما انتقلنا إلى محور آخر من محاور الندوة، وجدنا ورقة هامة قدمها جاسم خالد السعدون بعنوان «الأبعاد الاقتصادية - وجهة نظر من الدوافع والآثار». وهذه دراسة تتناول الجوانب الاقتصادية للعدوان العراقي بدأها الباحث بمقدمة ركز فيها على حقيقة أننا نعيش في زمن تتسارع فيه خطى التغيير، ضارباً أمثلة من الماضي القريب عن تسبب سباقات التسلح في انهيار كيانات سياسية واقتصادية عظيمة. ثم أفصح عن أن الهدف من هذه الورقة بشكل عام هو التأكيد على أهمية العامل الاقتصادي في الأحداث الرئيسية والثانوية - وأوضح أن الورقة تنقسم إلى قسمين:

١ - مناقشة أوضاع العراق الاقتصادية قبل الغزو وردود فعل القوى الكبرى وأسباب تدخلها.

٢ - مناقشة الآثار والتداعيات الناتجة عن ذلك الغزو وتناقضاتها.

يوضح الباحث في الجزء الأول من ورقته أن الأوضاع الاقتصادية في العراق قبل غزو الكويت كانت مزرية. فقد بدأ الحرب مع إيران وفي خزانته ٣٦ بليون دولار فوائض وانتهت الحرب والعراق مدين بما يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ بليوناً نصفها لدول الخليج ومنها ١٣ بليون دولار للكويت. ويستطرد الباحث في بيان أوجه التدهور في اقتصاد العراق. ثم تطرق إلى الحسابات السياسية وراء الغزو إلى جانب المكاسب

الاقتصادية التي ظن العراق أنه حققها. كما أن المخطط السياسي العراقي اعتمد على ثلاث حلقات توهم أنها سوف تساعد على ابتلاع الكويت.

١ - فعلى المستوى الكويتي كان يظن أنه سيجد من يتعاون مع العراق من صفوف المعارضة الكويتية.

٢ - وعلى المستوى العربي: بالمراهنة على تحييد مصر، وتمير الحل من خلال المملكة العربية السعودية

٣ - وعلى المستوى العالمي، فقد ظن العراقيون أن رد الفعل العالمي والأمريكي على وجه خاص سوف يكون محكوماً بتصريحات وزارة الخارجية الأمريكية والسفيرة الأمريكية في بغداد قبيل الغزو. وأوضح الباحث أن صدام حسين أساء تقدير الموقف السياسي عند هذه المستويات الثلاثة «كويتياً وعربياً ودولياً». ويخلص إلى أن دوافع العراق وراء غزو الكويت كانت اقتصادية بالنسبة لكل من العراق وحلفائه الرئيسيين. كما أن ردود الفعل العربية والعالمية كانت محكومة بالدوافع الاقتصادية هي الأخرى.

الجزء الثاني من الورقة يتناول بالدراسة آثار الغزو العراقي ونتائجه الاقتصادية. موضحاً أن هناك آثاراً ملموسة وأخرى غير ملموسة. وتبين الورقة أن الكويت هي ثاني المتضررين من الأزمة اقتصادياً - بعد العراق - لخسائرها الفادحة في مجالي المال والبترو. ثم تتطرق إلى بيان التداعيات السلبية لضعف الإدارة الحكومية.

ويتناول الأستاذ جاسم السعدون الخسائر والأضرار التي تكبدها العراق نتيجة الكارثة التي صنعتها مغامرة قيادته. ثم ينتقل إلى دراسة التوقعات على النطاقين الإقليمي والعربي، وأخيراً يتحدث عن نطاق الساحة الدولية مبيناً أن الصراع على منطقة الخليج سوف يظل في ازدياد طالما بقيت للبترو أهمية الحالية.

وفي الخلاصة يؤكد الباحث، مجدداً، على أهمية البعد الاقتصادي باعتباره ظاهرة عالمية منبهاً إلى مخاطر الغفلة عن التغيير الذي طرأ على العالم.

والورقة حيوية وهامة وتجمع بين المعرفة الاقتصادية والرؤية السياسية بشكل متناسق متناغم.

وفي المجال الاقتصادي أيضاً تحدث الشيخ علي الخليفة العذبي الصباح في جلسة ممتدة كشف فيها عن بعض أسرار العلاقات العراقية الكويتية داخل منظمة «أوبك» وخارجها كما أوضح مدى مساهمة الكويت ودعمها للعراق أثناء حربه مع إيران من خلال حصة بترولية كانت دولة الكويت تصدرها لصالح العراق ولحسابه. وقد

تصدى الوزير السابق للاتهامات العراقية التي نسبت إلى الكويت سرقة البترول العراقي من حقل الرميلة بالقرب من الحدود الشمالية.

وعلى الرغم من امتداد حديث الشيخ على الخليفة الصباح وتنوع الموضوعات التي تناولها باعتباره واحداً من صنّاع القرار في فترة هامة من تاريخ العلاقات العراقية الكويتية، فإن غياب ورقة مكتوبة يجعل من الصعب محاولة تقصي كافة جوانب موضوع هام مثل الموضوع الذي شكل الركيزة الأساسية في حديثه.

* * *

ثمة ورقة أخرى قدمها الدكتور هاني الراهب بعنوان «غزو الكويت: لا عقلانية للغة». والدراسة التي تطرحها هذه الورقة تتناول محوراً آخر من محاور الندوة هو المحور الذي تناول الجانب الإعلامي في الأزمة الناتجة عن العدوان العراقي على الكويت. تبدأ ورقة الدكتور هاني الراهب بتقرير أن المنطق كان يقتضي بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أن تتجه جهود الرئيس العراقي صدام حسين نحو إتاحة فرصة للشعب العراقي لكي ينعم بالسلام، ثم العمل على تطوير وحماية الجيش العراقي والصناعة العسكرية العراقية من تآمرات الصهيونية والغرب. وبدلاً من ذلك فوجيء العرب والعالم بكارثة الغزو العراقي للكويت.

ويلخص د. الراهب الفترة ما بين بداية الغزو ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠، وبدء الانسحاب العراقي في ٢٣ فبراير ١٩٩١م تلخيصاً أدبياً بأنه «دور الكلمة من جانب صدام حسين مقابل دور الفعل من أعدائه»؛ موضحاً أنه عندما تتبّع لغة صدام وفعل أعدائه خلال شهر واحد هو شهر أغسطس تبين أن اللغة المضادة لفعل الغزو كانت محددة واقعية واضحة، ومقتضبة. ثم يعرض لبعض الإجراءات التي تمت.

في المقابل قام صدام بالتسليم الكامل لإيران بالشاطئ الشرقي لشط العرب، ثم اعتبار مئات الأجانب في الكويت والعراق رهائن. وعلى مستوى اللغة كان صدام نشيطاً لتبرير عدوانه، وتأكيد وهم القوة لديه (ص ٣ - ص ٥).

وفي صفحات الدراسة تحليل لخطاب الرئيس العراقي مع بيان لا عقلانية اللغة التي يستخدمها بسمات الإطالة والاسترسال والجزالة اللفظية التي تميزها.

آخر الدراسات التي نعرض لها من أعمال ندوة «العدوان العراقي على الكويت» في مجال البيئة: الورقة التي قدمها الدكتور محمد عبد الرحمن الصرعاوي بعنوان «آثار الدمار البيئي للغزو العراقي».

وقد حاول الدكتور الصرعاوي في ورقته رصد آثار الدمار البيئي التي خلفها الغزو العراقي وإبراز أهم مصادر التلوث والسموم الضارة والدمار الذي لحق بالتربة

ومياه البحر على حد سواء.

وفي المقدمة يقرر الباحث أن التلوث البيئي يشكل مصدر تهديد لأمن منطقة الخليج العربي وجاراتها، بسبب تدفق آلاف البراميل النفطية يومياً في مياه الخليج، وزرع الألغام في مساحات شاسعة من صحراء الكويت. ثم يتطرق إلى الحديث عن الكويت من حيث الموقع والمناخ. بعد ذلك يحدثنا عن الجيولوجيا والطبوغرافيا السطحية لدولة الكويت مبيناً أهم الملامح التضاريسية لسطح الكويت، وأهم الرواسب السطحية بها، ثم التربة في الكويت ومكوناتها الصخرية. مبيناً تأثير هذا القطاع بعدة عوامل، ثم يحلل مكونات قطاع التربة في الكويت.

بعد ذلك يتحدث الدكتور الصرعاوي عن «التربة والتلوث البيئي»، ليتطرق بعد ذلك إلى الكلام عن النظام الايكولوجي للخليج العربي تمهيداً للحديث عن الكارثة البيئية التي ألمت بالخليج العربي بعد الغزو العراقي للكويت. ثم يتحدث عن التسرب النفطي حول حقول النفط بسبب تدمير القوات العراقية لآبار النفط الكويتية مبيناً أن مساحة البرك النفطية الكلية قد بلغت حوالي ٢٠ كيلومتراً مربعاً موزعة بين حقول الشمال وحقول الجنوب. ثم تتطرق الورقة إلى تلوث الهواء وتوضح أهم عناصر التلوث الجوي بسبب احتراق آبار النفط الكويتي. وينتقل الباحث بعد ذلك إلى دراسة تلوث البيئة البحرية. ودراسة القطاع الطولي للساحل الكويتي وما أصابه من دمار بيئي وتلوث من جراء الغزو العراقي. ليتحدث بعد ذلك عن حركة الآليات الثقيلة وانعكاساتها السلبية على الأرض المكشوفة من سطح الكويت، ملخصاً الآثار البيئية السلبية الناجمة عن حركة الآليات الثقيلة.

بعدها تتناول الورقة التأثيرات الصحية، ثم تتطرق إلى المنظور العام لحماية البيئة بدولة الكويت، ثم في الخليج العربي بوجه عام.

أخيراً، تأتي الخاتمة والتوصيات التي حددتها الورقة لضمان سلامة البيئة للأجيال القادمة.

هذه الورقة الهامة التي تقع في إحدى وستين صفحة تعزز معلوماتها بعدد من الجداول والبيانات، والرسوم التوضيحية والصور التي تخدم موضوعها.

وفي مجهود يتكامل مع ورقة الدكتور الصرعاوي، قدمت الدكتورة فاطمة العبدلي عرضاً بالشرائح الملونة أوضح مدى الدمار الذي أصاب البيئة البرية والبيئة البحرية في الكويت من جراء التسرب البترولي في البحر أو على البر، ومن جراء الدخان المتصاعد من الآبار التي أحرقها العراقيون قبل انسحابهم من الكويت. والعرض الذي قدمته الدكتورة فاطمة العبدلي يعد وثيقة هامة تكشف عن مدى الدمار الذي أصاب البيئة والأخطار الكامنة وراء مظاهر هذا الدمار.